الأمم المتحدة S/PV.5033

# مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٣٣**

الثلاثاء، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد يانييث - بارنويفو | (إسبانيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد دنيسف |
| | ألمانيا | السيد بلوغر |
| | أنغولا | السيد غسبار مارتنس |
| | باكستان | السيد أكرم |
| | البرازيل | السيد ساردنبرغ |
| | بنن | السيد آدشي |
| | الجزائر | السيد با علي |
| | رومانيا | السيد موتوك |
| | شيلي | السيد مونيوز |
| | الصين | السيد وانغ غوانغيا |
| | فرنسا | السيد دلا سابلير |
| | الفلبين | السيد باخا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير إمير جونس باري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد دانفورث |

## جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2004/710)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-50863 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## الحالة بين العراق والكويت

### تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2004/710)

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته للمشاركة في نظر البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد الإسترابادي (العراق) مقعداً إلى طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للسيد أشرف جيهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، الوثيقة S/2004/710.

وسوف يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد أشرف جيهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، ومن السيد جون دانفورث، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة الآن للسيد أشرف جيهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

**السيد قاضي** (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقدم إحاطتي الأولى للمجلس منذ تعييني ممثلاً خاصاً للأمين العام. وكان سلفي، الفقيد سيرجيو فييرا دي ميلو، قد فعل ذلك قبل عام أو أكثر قليلاً. وإني إذ أكرّم ذكراه لأعتزم أن أتخذ منه ومن زملائه الذين قدموا أسمى تضحية في خدمة شعب العراق مصدر إلهام لي ولفريقي ومعياراً ننشده. وإنه لمن دواعي غبطتي الشديدة وشرف لي أن تتاح لي هذه الفرصة وأن تناط بي مسؤولية تنفيذ ولاية الأمم المتحدة في العراق، حسبما تسمح الظروف.

وقد جئت اليوم لأعرض تقرير الأمين العام الأول المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2004/710). ويقصد بهذا التقرير أن يزود أعضاء المجلس بما استجد من أمور بشأن أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ تقرير الأمين العام الماضي المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/625). وهو يركز على المهام ذات الأولوية المحددة لنا في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤتمر الوطني والأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويقدم التقرير أيضا بياناً بآخر التطورات المتعلقة بالترتيبات الأمنية لوجود

الأمم المتحدة في العراق. والتقرير إلى حد كبير يتحدث عن نفسه، ومن ثم سأقتصر على إبداء بضع ملاحظات موجزة.

لقد شعرنا جميعاً اليوم بحجم البعد الإنساني المأساوي للحالة الراهنة في العراق، حيث لقي قرابة ٥٠ شخصاً مصرعهم في تفجير آخر جديد. وأعرب عن إدانتي لأعمال العنف من هذا القبيل، التي يمثل المدنيون الأبرياء ضحاياها الرئيسيين. وفيها دلالة على تجدد حلقة العنف المفرغة التي توقف عملية إعادة بناء البلد. وتحسين الحالة الأمنية مسؤولية جماعية نشترك فيها جميعاً.

وقد وصلت مع أعضاء فريقي إلى بغداد يوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، عشية انعقاد المؤتمر الوطني. وخلال الأيام الـ ١٣ التي قضيتها في بغداد، عقدت اجتماعات مع الحكومة العراقية والقيادة السياسية، وأعضاء المجتمع المدني البارزين، وممثلي المجتمع الدبلوماسي. ولقيت عودة ممثل الأمين العام الخاص والموظفين الدوليين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ترحيباً حاراً. وأود بصفة خاصة أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الحكومة المؤقتة للعراق على ما أبدته من كرم الضيافة والدعم. كما أود أن أشكر القوة المتعددة الجنسيات على ما قدمته لي من الدعم.

وقد أمدني المؤتمر الوطني، الذي انعقد في الفترة من ١٥ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٤ أمام خلفية أزمة النجف، بتعريف فريد بالتنوع والتعقيد اللذين تتسم بهما الساحة السياسية العراقية. واسترعى انتباهي كل من إمكانيات المجتمع العراقي الكبيرة والتحديات الخطيرة التي لا بد لهذا البلد من التغلب عليها لكي يحقق إمكانياته.

وبالإضافة إلى رئيس العراق، ورئيس وزرائه، ونائب رئيسه، حظيت بشرف مخاطبة الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني نيابة عن الأمين العام. فحثثت الوفود إلى المؤتمر على اغتنام تلك الفرصة لانتخاب مجلس وطني مؤقت تمثيلي من شأنه أن يعين على توسيع نطاق العملية السياسية وتعزيزها وأن يمكن البلد من النجاح في اجتياز مرحلة التحول إلى الديمقراطية الدستورية وفقاً للجدول الزمني المحدد بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

وكانت الأمم المتحدة قبل وصولي، بالتشاور مع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، قد شجعت على المشاركة الواسعة في المؤتمر وقدمت المشورة بشأن عدد من المسائل الهامة، بما فيها الأعمال التحضيرية، وتسيير الإجراءات، وجدول الأعمال، والحملة الإعلامية. وجرى التشديد على ضرورة أن يتسم المجلس الوطني المؤقت الذي ينتخبه المؤتمر بالشمول والتنوع والتمثيل قدر الإمكان حتى يتمتع بالمصداقية والفعالية في التحضير للانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على أكثر تقدير.

وبالرغم من نقائص المؤتمر الوطني التي لا تقبل الشك، وألوان التشتيت التي شكلتها أزمة النجف، وذات المناخ الأمني غير المواتي الذي انعقد المؤتمر في ظله، لا بد من اعتبار عقد المؤتمر الوطني وانتخاب المجلس الوطني المؤقت نجاحاً محدوداً وخطوة أولى صوب إقامة نظام سياسي أكثر تشاركية وتعددية وشمولاً مما عرفه العراق في الماضي. ومع أن المؤتمر حضره أكثر من ألف مندوب، بما في ذلك ٧٠ حزباً تضم في مجموعها جزءاً كبيراً من الطيف السياسي العراقي، فالواقع أن عدداً من الجماعات المدنية والأحزاب الصغيرة والمستقلين شعر بأنه مستبعد. واختار بعض الجماعات السياسية الكبيرة عدم الحضور. وينبغي أن يصبح تشجيع هؤلاء على المشاركة في العملية السياسية والانتخابية من المسائل ذات الأولوية الرفيعة لدى الحكومة العراقية.

ولن تكون هذه العملية هينة، كما تظهر بشكل كبير أعمال العنف الأخيرة في النجف والكوفة والعنف الحالي في

بغداد والفالوجا والرمادي وسامراء والموصل وغيرها. فالعملية الانتقالية هشة، و لم يجر بعد التصدي للخلافات الخطيرة داخل المجتمع العراقي على الصعيد السياسي وبشكل فعال. و لم يصحب نقل السيادة إلى الحكومة المؤقتة تحسن في الحالة الأمنية. وهذا هو التحدي الرئيسي الذي يواجه العراق اليوم. ويشكل المدنيون العراقيون ضحايا العنف الرئيسيين في العراق. ولا تزال الأجواء المفعمة بالخوف سائدة.

ولن تتم تسوية هذه الحالة في نهاية المطاف إلا على الصعيد السياسي. وتلقي هذه الحقيقة بعبء هائل من المسؤولية على جميع الأطراف. فلا يمكن السير بنجاح في المصالحة الوطنية ولا في برامج سياسية محددة من خلال الاعتماد المفرط على التهديد بالقوة أو استعمالها. ويجب على جميع الأطراف والحركات في العراق الحذر من أن تغفل عن مصلحتها المشتركة في بناء عراق متحد، ينعم بالاستقلال والرخاء والاستقرار والأمن والسلام. وحينئذ فقط ستقدر كل منها أن مصلحتها في التصدي سياسياً للخلافات فيما بينها بروح من التصالح، مهما بدت تلك الخلافات مستعصية على الحل اليوم. وتقع على عاتق الحكومة المؤقتة والمجلس المؤقت مسؤولية رئيسية في هذا الصدد. وهما يعملان في هذا الاتجاه، ولكنهما بحاجة إلى كل ما يمكنهما الحصول عليه من المساعدة والتشجيع.

وخلال الفترة الوجيزة التي تسبق الانتخابات المزمع إجراؤها، سوف يتعين زيادة توسيع العملية السياسية لتشمل الأحزاب والحركات التي مالت إلى أن تنأى بنفسها حتى الآن، لسبب أو لآخر، أو التي سمحت لنفسها بالاستسلام لإغراء السير في طريق العنف بدلاً من انتهاج طريق الحوار والتراضي. وإلى أن يتحقق ذلك، لن يتسنى للعملية السياسية أن تبدأ في التعبير عن النطاق الكامل للآمال التي تحدد سياسة العراق وأن تقدم عائد السلام والأمن الذي يتوق إليه شعب العراق. وبصفتي الممثل الخاص للأمين العام، سوف أكون على استعداد للمساهمة في أي دور يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة لتيسير العملية السياسية والانتخابية في العراق، وفي أي جوانب إنسانية أو تتعلق بالتعمير والتنمية ضمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وسوف تقتضي العملية الانتقالية من جميع الأطراف أن تتشاطر رؤية وطنية تتجاوز حدودها الضيقة، بما في ذلك الاتفاق على معايير وأهداف نهائية للعملية. وستمثل الانتخابات المحكّ التالي في العملية الانتقالية العراقية. ولعل من الواضح أن العملية الانتخابية ستكون عملية عراقية، يديرها عراقيون من أجل العراقيين. ولا يمكن أن تكون أي شيء غير ذلك. وللشعب العراقي الحق في أن يتوقع، وهو يتوقع بالفعل، من اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، ومن الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني المؤقت أن تفي بمسؤوليتها المشتركة عن تمكينه من المشاركة الكاملة والآمنة في انتخابات ذات مصداقية ونزاهة وفق الجدول الزمني المحدد حالياً. وفي هذا الصدد، سوف تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية عن كفالة نزاهة اللجنة الانتخابية العراقية واستقلالها المالي. وهذا الأمر من الأهمية بمكان لتمكين اللجنة من الوفاء بمسؤوليتها الانتخابية تجاه الشعب العراقي.

وتلتزم البعثة بتقديم المساعدة والدعم النشطين للجنة الانتخابية العراقية في تنظيم وإدارة ورصد عملية انتخابية نزيهة متسمة بالمصداقية في العراق. وسوف يتحدد مدى وحجم نشاط البعثة في هذا الصدد بالضرورة وفق الظروف السائدة، بما فيها المناخ الأمني. ولن تتولى البعثة الانتخابات العراقية أو تديرها. فالعراق بلد ذو سيادة وله حكومة ذات سيادة ولجنة انتخابية مستقلة. غير أن للبعثة ولاية أناطها بها مجلس الأمن، وبالتالي عليها مسؤولية تجاه الشعب العراقي تتمثل في القيام بدور رئيسي في إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني والتدريب والتمويل للجنة الانتخابية العراقية، التي لها وحدها سلطة تنظيم الانتخابات وإدارتها. ويقوم العنصر

الانتخابي في البعثة بالفعل بمساعدة اللجنة الانتخابية العراقية على التحضير للانتخابات الوطنية والانتخابات الأخرى المقرر إجراؤها بالتزامن معها قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي نطاق الظروف السائدة، سوف تقدم البعثة مساعدتها ودعمها للجنة قدر إمكانها وبأقصى قدر من المسؤولية.

وبالمثل، تواصل البعثة تيسير القيام بعملية مستمرة، من داخل العراق ومن خارجه على السواء، لدعم جهود التنسيق التي تضطلع بها السلطات العراقية في بناء القدرات وتقديم المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية. كما تتصل البعثة بالسلطات العراقية والمجتمع المدني وغيرها من الجهات للترويج لحقوق الإنسان وسيادة القانون، كما أنها تطور جهودها لتعريف عامة الناس في العراق بالعملية الانتقالية. وهنا أود أن أعرب عن تقديري للتفاني الذي يبديه موظفو البعثة في العراق وفي المنطقة، ولا سيما موظفونا الوطنيون، الذين يواصلون العمل في ظل أوضاع بالغة الشدة.

وتتجلى في جميع هذه الأنشطة ضرورة الأخذ بنهج شامل طويل الأجل لإعادة بناء العراق، بما في ذلك بناؤه من الوجهة السياسية وفيما يتعلق بالأمن والقانون والنظام، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، والتمكين للحقوق. وللنجاح في ذلك، سوف يلزم أن يتمتع العراق بالدعم المستمر من المجتمع الدولي، وأتطلع إلى أن يخرج اجتماع المانحين القادم، المقرر عقده في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر، بنتائج إيجابية. كما أن الحوار الإقليمي الجاري والتعاون بين العراق وجيرانه حالياً أمر مشجع. فتنمية العراق تحقق مصلحة المنطقة بقدر ما تحقق تنمية المنطقة مصلحة العراق.

وبإيفاد البعثة إلى بغداد، ها هي الراية الزرقاء ترفرف من جديد في العراق، ولو أن ذلك بالضرورة في المنطقة الخضراء، أو الدولية. والآمال العراقية المعقودة على البعثة كبيرة. فبالنسبة لكثير من العراقيين، يعد اشتراك البعثة في العمليتين السياسية والانتخابية شرطاً لا غنى عنه لمصداقيتهما وفاعليتهما.

وهناك الكثير مما يلزم عمله. بيد أن الأجواء الأمنية الراهنة بعيدة عن أن تشجع على نشر موظفي البعثة الدوليين في العراق، اللهم إلا بأقل الأعداد. كما أنها أيضاً تقصر تحركات البعثة إلى حد كبير على المنطقة الدولية، أو المنطقة الخضراء، مما يحد قدرة البعثة على التفاعل مع طائفة عريضة بما فيه الكفاية من النطاق السياسي العراقي. غير أنه لا مناص من التواجد غير الملفت للأنظار. إذ يجب أن يكون الأمن في جميع الأوقات هو المبدأ الأول الذي يسترشد به في تحديد عدد الموظفين الدوليين الذين يمكن إرسالهم إلى العراق. ولهذا السبب سيكون من الضروري للعراقيين أن يمسكوا بزمام عمليتهم السياسية.

وبصفتي رئيساً للبعثة والمسؤول المعين لأمن أفراد البعثة، من المحليين والدوليين على السواء، يتعين أن يكون الأمن شاغلي والتزامي الأول، إن لم يكن الوحيد. ولا بد من أن يمثل المبدأ الرئيسي في العمل. وهنا أود أن أتقدم بالشكر للسلطات العراقية وللقوة المتعددة الجنسيات على الحماية المقدمة لنا حالياً بصفة مؤقتة. ومن الأهمية بمكان إتمام الترتيبات السوقية والأمنية الضرورية لعملياتنا بأسرع ما يمكن. وتبذل الأمم المتحدة قصارى جهدها لدعم جهود القوة المتعددة الجنسيات في هذا الصدد، فضلاً عن إيجاد قدرة أمنية داخلية خاصة بالبعثة.

بيد أن من المهم قبل نشر وحدات الحراسة الخاصة بالوحدة مباشرةً أن يجري تحديد أو نشر الكيان المتميز ضمن القوة المتعددة الجنسيات المكلف من قِبل المجلس بتوفير الأمن لوجودنا في العراق. وتشدد الفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام

(S/2004/710) على ضرورة وجود أساس قانوني واضح لا لبس فيه للحصول على وحدات لحراسة منشآت الأمم المتحدة في العراق ونشر هذه الوحدات. ويعتزم الأمين العام الكتابة إلى مجلس الأمن في هذا الشأن قريباً، وأود أن أحث المجلس على النظر في الرسالة المذكورة في أقرب فرصة.

واسمحوا لي في الختام يا سيدي الرئيس بالإشارة إلى أن العملية الانتقالية في العراق مضغوطة في فترة زمنية قصيرة بعض الشيء. إذ يلزم الوفاء بعدد من البرامج الزمنية بين الآن وبين إجراء الانتخابات الوطنية في إطار دستور يتم إقراره قبل نهاية العام المقبل. ويجب أن يفعل المجتمع الدولي كل ما في وسعه لمساعدة العراقيين. ويجب بذل كل جهد لتحسين المناخ الأمني، لأن المناخ الأمني المقبول ضروري لإحراز تقدم سياسي. ولكن العملية السياسية الشاملة والمستمرة والفعالة، التي تشمل الحوار والتراضي والاستعداد لتقديم تنازلات، سوف تعزز بنفس القدر فرص الحد بدرجة كبيرة من العنف وتحسين المناخ الأمني.

لقد أقنعتني إقامتي المبدئية القصيرة في بغداد بأن شعب العراق يتوق للسلام ولأن تكون له السيادة في بلده. ولدى العراقيين الموهبة والمثابرة على الطريق المؤدي إلى تلك الأهداف. وهم يرون دور الأمم المتحدة الفعال في تلك العملية حيوياً لتحقيق آمالهم. وهم يقدرون للأمم المتحدة عودتها إلى بغداد بالرغم من الحالة الأمنية غير المواتية. وبالتالي، فمع أني مقيد بالضرورة باعتبارات الأمن الغالبة، فإني سأحاول بصفتي ممثلاً خاصاً للأمين العام ألا أخيب آمال العراقيين. وستفعل البعثة كل ما بوسعها لدعم الحكومة العراقية والشعب العراقي فيما يبذلانه من جهود لإعادة إعمار بلدهما سياسياً واقتصادياً.

وفي أدائي لمهامي في العراق، يحدوني إدراك عميق بأني أسير على الطريق الذي حدده الأخضر الإبراهيمي، بمساعدة قديرة من جمال بينومار. فقد كانت حكمة السيد الإبراهيمي بالغة الأهمية في تشجيع العملية السياسية اللازمة لاستعادة الأوضاع الطبيعية في العراق.

وفي الشهور المقبلة، سوف يتسم الدعم المتواصل من مجلس الأمن بأهمية حيوية من أجل الاستمرار في عملية انتقال العراق من خلال البناء على العمل الذي تم إنجازه حتى الآن. وأتطلع إلى عملية مستمرة من التشاور والتفاعل مع المجلس ونحن نتقدم صوب تنفيذ القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). كما أتطلع إلى العمل عن كثب مع الحكومة المؤقتة للعراق والمجلس الوطني المؤقت، والأحزاب والحركات السياسية العراقية، وكبار رجال الأعمال في العراق، والمنظمات غير الحكومية، والرابطات المهنية والمجتمع المدني وجماعات الدعوة لحقوق الإنسان، فضلاً عن البلدان المجاورة والإقليمية والمانحة، للمساعدة على توفير بيئة تمكينية للعملية السياسية والإنمائية في العراق.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام للعراق، السيد قاضي، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أعطي الكلمة الآن للسيد جون دانفورث، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي سيتكلم بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

**السيد دانفورث** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص قاضي على تقريره المقنع للغاية، وفوق ذلك على العمل الجدير بالثناء الذي يقوم به هو وزملاؤه من أجل شعب العراق.

ويسرني أن أبلغ مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها القوة المتعددة الجنسيات والتقدم الذي تحرزه، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وتبرهن الأنشطة التي سأتعرض لها بالمناقشة على أن القوة المتعددة الجنسيات، التي

تعمل عن كثب مع الحكومة المؤقتة للعراق، لا تزال على التزامها بأن ينعم العراق بالأمن والاستقرار والديمقراطية. واليوم، سوف أستعرض التطورات في أربعة مجالات أساسية. أولاً، سوف أناقش الحالة الأمنية الراهنة في العراق. ثانياً، سوف أتناول حالة المسعى المشترك للقوة المتعددة الجنسيات مع حكومة العراق المؤقتة من أجل بناء قوات الأمن العراقية ونشر تلك القوات. ثالثاً، سوف أستعرض ما آلت إليه جهود إعادة بناء الهياكل الأساسية في العراق. أخيراً، سوف أتحدث عن آمالنا وتطلعاتنا فيما يتعلق بمشاركة الأمم المتحدة في إعادة بناء العراق في المستقبل.

وسوف توفر ملاحظاتي اليوم موجزاً، وإن كنا قد وزعنا تقريراً مكتوباً مطولاً وقمنا بنشره في موقعنا على شبكة الإنترنت. وسيصدر هذا التقرير أيضاً كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2004/730.

بالنسبة للحالة الأمنية، اسمحوا لي أن أتكلم عن الأحداث المروعة التي وقعت خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة قبل أن أتطرق إلى تفاصيل الأشهر الثلاثة الماضية. وهذه الأحداث تبرز ما سيكون موضوعاً رئيسياً في ملاحظاتي. فالوضع الأمني هش، والهجمات مستمرة، والخسائر في الأرواح ما زالت تتوالى. هناك انتكاسات ولا بد لنا من أن نقر بذلك. وإن كان ذلك يقوي عزيمتنا، ليس إلاَّ.

والقوة المتعددة الجنسيات تضم قوات من أكثر من ٣٠ بلداً. وعدا عن الولايات المتحدة، تسهم تلك البلدان بنحو ٢٣ ٠٠٠ فرد تقريباً. ومن خلال العمل بشكل وثيق مع قوات الأمن العراقية، يعمل أولئك الرجال والنساء الشجعان جاهدين وبروح مهنية جديرة بالإعجاب من أجل تحسين الحالة الأمنية في العراق.

وفي الأسبوعين اللذين أعقبا تولي حكومة العراق المؤقتة المستقلة التامة السيادة للمسؤولية والسلطة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، حدث انخفاض كبير في أعمال العنف ضد عمليات القوة المتعددة الجنسيات. ولكن في الأسابيع التي تلت ذلك، زاد المتمردون والإرهابيون من هجماتهم ضد مسؤولي الحكومة والمقاولين المدنيين والرعايا الأجانب والشعب العراقي. وكما نعرف جميعاً، لجأت القوى المناوئة للعراق إلى استخدام تكتيكات فظيعة ضد المدنيين. وفي آب/أغسطس، ازدادت الهجمات ضد القوة المتعددة الجنسيات أيضاً، ويعزى ذلك وإلى حد كبير إلى استئناف تمرد ميليشيا المهدي غير الشرعية بقيادة مقتدى الصدر في النجف ومدينة الثورة في بغداد.

ورداً على هذه التحديات السافرة للحكومة العراقية، استخدمت القوة المتعددة الجنسيات تكتيكات جديدة لمكافحة التمرد، وهي تواصل تدريب قوات الأمن العراقية ونشرها. فمفتاح دحر المتمردين والإرهابيين الذين عقدوا العزم على تقويض الحكومة العراقية يكمن في المثابرة على تدريب القوات العراقية ونشرها بخطى متسارعة. والقوة المتعددة الجنسيات تنسق جهودها بشكل وثيق مع الحكومة العراقية المؤقتة.

أما بالنسبة لقوات الأمن، فاسمحوا لي بأن أنتقل إلى ما آلت إليه الجهود المشتركة للقوة المتعددة الجنسيات مع الحكومة من أجل تطوير قوات الأمن العراقية. إذ تخضع تلك القوات إما لسلطة وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية. والقوات الخاضعة لسلطة وزارة الدفاع هي الجيش العراقي، بما في ذلك الحرس الوطني العراقي، وقوة التدخل، وقوة العمليات الخاصة، والقوات الجوية العراقية، وقوات الدفاع الساحلي. وبحلول ١٠ أيلول/سبتمبر، كان لدى وزارة الدفاع العراقية ما يربو على ٢٣١ ٠٠٠ فرد في قوات الأمن العراقية إما في الخدمة أو تحت التدريب. ولقوات الأمن العراقية الخاضعة

لسلطة وزارة الداخلية بدورها دور هام في الأمن الوطني. وتشمل تلك القوات مديرية الشرطة العراقية، وقوة التدخل المدنية، ومديرية مراقبة الحدود.

ويربو عدد أفراد الشرطة العراقية الآن على ٠٠٠ ٨٦ فرد. ونقوم في الوقت الحاضر بتدريب قوة التدخل المدنية، وهي قوة استجابة لحالات الطوارئ، وقوة حماية الشخصيات الهامة. والهدف هو أن تتوفر بعد انتهاء جهود التدريب شرطة جيدة التجهيز عالية الهمة قوامها ٠٠٠ ١٣٥ فرد. وقد عينت مديرية مراقبة الحدود زهاء ٠٠٠ ١٤ شرطي، والهدف أن يبلغ العدد ٠٠٠ ٣٢ شرطي. وفضلاً عن القوات من وزارتي الدفاع والداخلية، تتولى حراسة الوزارات الأخرى إدارة حماية المرافق، التي تضم نحو ٠٠٠ ٧٤ فرد في الخدمة.

ولا يزال هناك عمل كثير، إذ يبدي المتمردون شراسة في هجماتهم ضد الحكومة العراقية المؤقتة، وقوات الأمن التابعة لها، وضد الشعب العراقي، وضد كل من يسعون إلى تقديم المساعدة وإعمار العراق الجديد. وتطوير قيادة ذات كفاءة لتلك القوات يمثل أولوية عليا، بل وتحدياً في بعض الأحيان.

إننا نركز الآن على مساعدة الحكومة العراقية في جهودها لغرس الشعور بالمسؤولية والروح المهنية في صفوف القوات العراقية، ونحن متفائلون لأننا نحقق نتائج طيبة. فالحرس الوطني العراقي، مثلاً، أبلى بلاء حسناً بصورة خاصة خلال الأسابيع الأخيرة – إذ قاتل ببسالة ضد أنشطة المتمردين. كما تحسن أداء الشرطة العراقية بشكل ملحوظ منذ شهر نيسان/أبريل. إلا أنه لا يزال أمامنا عمل كثير.

أما بالنسبة لتطوير البنية التحتية، فإن العراق المستقر المسالم يحتاج إلى ما هو أكثر من قوات الأمن والشرطة جيدة التدريب والتجهيز. فهو يتطلب أيضاً تطوير بنية تحتية جديدة وتهيئة فرص اقتصادية للشعب العراقي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن القوات المخصصة للقوة المتعددة الجنسيات، وبخاصة موظفي الشؤون المدنية، تعمل من أجل استعادة الخدمات الأساسية لصالح الشعب العراقي. وعلى سبيل المثال، ساعدت الوحدات الهندسية على استعادة الطاقة الكهربائية إلى مستويات ما قبل الصراع في جميع أنحاء العراق، وإن كانت أحداث البارحة تشير إلى أن الإبقاء على تلك الخدمات الأساسية ما زال يمثل تحدياً. وقامت تلك الوحدات بإصلاح العديد من الجسور والموانئ والطرق والسكك الحديدية. كما شيدت المدارس والمستشفيات ومكاتب البريد والمباني العامة الأخرى. وقامت الوحدات الطبية بتطوير برامج لتلقيح الأطفال. ويعمل موظفو الشؤون المدنية مع العراقيين بصورة يومية لمساعدتهم على بناء الهياكل اللازمة لبناء مجتمع ديمقراطي. وستبقى القوات المتعددة الجنسيات جاهزة لتوفير الأمن إبان الانتخابات العراقية المقبلة.

أما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، فإننا لئن كنا نرى تقدماً حقيقياً في جهود القوات المتعددة الجنسيات لتوفير الوسائل اللازمة لعراق حر ومستقر، لا بد أن أقول بصراحة إن ثمة تحديات جسيمة تنتظرنا. ونعتقد أن الأمم المتحدة ستكون جزءاً هاماً من الجهود الرامية إلى التصدي لتلك التحديات. وقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) يعطي للأمم المتحدة دوراً رئيسياً في تقديم المشورة ومساعدة العراقيين في الإعداد للانتخابات الوطنية وفي إجرائها. والقانون الإداري الانتقالي يتطلب إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ولا يراودن الشك أحد: إننا ملتزمون بالجدول الزمني ذاك.

كما يحيط القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) علماً بإنشاء كيان قائم بذاته تحت القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات تقتصر مهمته على توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق. وأعتقد أنني أعبر عن مشاعر جميع الأمم

الأعضاء عندما أقول إن ما خلفه هجوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ من شعور بالهول والأسف لا يزال ماثلاً نصب أعيننا. وبعد وصول السيد قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وفريقه المتفاني الذي يتألف من ٣٥ شخصاً إلى أرض العراق الآن، بوسعي أن أقول إن الولايات المتحدة والقوة المتعددة الجنسيات ما زالتا ملتزمتين بالعمل مع المجتمع الدولي لضمان تلبية الاحتياجات الأمنية للأمم المتحدة. غير أن تلك الجهود تستحق دعماً دولياً كيما تكلل بالنجاح. والولايات المتحدة تحث الدول الأعضاء بكل قوة على الإسهام في مستقبل العراق بتوفير المساعدة المالية والقوات لضمان الأمن للأمم المتحدة في العراق.

الوقت من ذهب، خاصة عندما نكون مقبلين على الانتخابات، التي ستُجرى في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وبالعمل معاً سنساعد الحكومة العراقية على أن تضمن لشعب العراق الوصول إلى هذا المنعطف التاريخي الهام.

لقد كان تولي الحكومة العراقية المؤقتة لسلطة الحكم إيذاناً ببدء عصر جديد لشعب العراق. ولكن رغم تمتع الحكومة الجديدة بتأييد جماهيري واسع النطاق لم يكن الانتقال يعني انتهاء التحديات التي نواجهها. فالمتمردون والإرهابيون المسلحون تسليحا جيدا ظلوا عازمين على اغتيال الزعماء وخطف الرهائن ومهاجمة القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية. إن سيادة القانون، المدعومة بقوات عراقية مدربة تدريبا جيدا، والمدعومة ببنية تحتية واقتصاد مزدهرين، والمعززة بعملية انتخابية حرة ونزيهة، هي وحدها القادرة على هزيمة أولئك الراغبين في زعزعة استقرار البلاد.

إننا نتطلع إلى زيادة أنشطة الأمم المتحدة في العراق، خاصة الأنشطة التي ستنهض بالعملية الديمقراطية. ويمكنكم الاطمئنان على أن القوة المتعددة الجنسيات ستظل ملتزمة بالعمل مع الشعب العراقي والأمم المتحدة لتيسير ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير دانفورث على المعلومات الوافية التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد الاسترابادي** (العراق) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة، سيدي الرئيس، لأهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر ولأشيد بسلفكم، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على الجهود التي بذلها الشهر الماضي. وأشكر كل عضو في مجلس الأمن على السماح لي بالشرف العظيم لمخاطبة المجلس اليوم.

منذ آخر مرة جلستُ فيها هنا بتاريخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، يمكنني القول إننا أحرزنا تقدما فعليا في إعادة اندماج العراق بالأسرة الدولية. ورغم الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في أعمال العنف الإرهابية، التي هدفت إلى عرقلة انتقال السلطة إلى حكومة سيادية، تولت هذه الحكومة السلطة قبل الموعد المحدد لذلك في قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية. وبموجب مرفق ذلك القانون عُقد مؤتمر وطني في آب/أغسطس، وتم تشكيل مجلس وطني مؤقت. واليوم تعتبر حكومة العراق بالفعل أكثر حكومة تمثيلية في تاريخ البلاد، لا من حيث تركيبتها الطائفية أو المذهبية فحسب ولكن – وهو ما يكتسي أهمية مماثلة – من حيث التنوع الكبير في الإيديولوجيات والمعتقدات السياسية التي ينتهجها أعضاؤها. إنها حقا حكومة وحدة وطنية. ورغم وجود صعوبات – التي يدركها هذا المجلس – إلا أننا نعيد البناء، لبنة لبنة، لدولة عراقية متماسكة وترتكز على قبول المواطنين.

والوظيفة الرئيسية للحكومة المؤقتة هي التمهيد للانتخابات، وهو ما ينص عليه قانون إدارة الدولة ويؤكده

القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وكما كان الأمر في السابق، فإن الإرهابيين عازمون على إجهاض هذا التقدم. وفي كل مرة يصل فيها العراقيون إلى منعطف تاريخي – خاصة عندما نقترب من الانتخابات وأثناء الانتخابات – يتزايد إدراك الإرهابيين أن أيامهم باتت معدودة. ولذلك فإنهم يعملون الآن في نوبة محمومة لتعطيل الانتخابات. وإلا كيف نفسر أعمال العنف الأخيرة، خاصة التفجيرات الوحشية للكنائس المسيحية في مساء يوم الأحد، عندما كان الرجال والنساء والأطفال يتعبدون؟ ولا بد أيضا أن أنوه بالأحداث التي وقعت اليوم. فليست هذه المرة الأولى التي يُستهدف فيها من يحاولون المشاركة في إعادة بناء الهياكل الأمنية الأساسية للعراق. وتماما مثلما فشلت في السابق محاولات إثناء العراقيين عن المشاركة في إنشاء الهياكل الأمنية، فإني مقتنع بأنها ستفشل اليوم أيضا.

ومما لا شك فيه أن تلك الأحداث هي التي يتأملها الأمين العام في تقريره، الذي كان الوضع الأمني الراهن أكثر موضوعاته تكرارا. ولا شك في أن تلك الأحداث، التي نتذكرها في ضوء الاغتيال الشائن لسيرجيو فييرا دي ميلو – الرجل الذي تشرفتُ بالتعرف عليه والذي سيظل العراق مدينا له بالعرفان زمنا طويلا — هي عوامل قد أسهمت في التحفظ الواضح لدى الأمم المتحدة وبعض البلدان على الانخراط الكامل في العراق. ولكن الإبقاء على الأمم المتحدة والعالم خارج العراق هو أحد الأهداف التكتيكية للإرهابيين – وهم للأسف قد حققوه بقدر من النجاح في هذا السياق.

الواقع هو أن العراق يحتاج إلى الدعم التقني من الأمم المتحدة حتى يجري الانتخابات. نحن نعلم ذلك. والأمم المتحدة تعلم ذلك. والبلدان الممثلة حول هذه الطاولة وخارجها تعلم ذلك. والإرهابيون كذلك يعلمون ذلك. وقد عقدوا العزم على منع وصول تلك المساعدة الحيوية بأي ثمن. ويجب ألا ينجحوا في ذلك.

والواقع أيضا هو أن عدد العاملين في العراق من الأمم المتحدة غير كاف. ويذكر الأمين العام أن العدد الإجمالي لموظفي الأمم المتحدة محدود بـ ٣٥ موظفا. ولكن لكي يكون للأمم المتحدة العدد الكافي من خبراء الانتخابات لا بد لهذا الرقم أن يزيد. فهناك حاجة إلى عدد أكبر من الخبرات الإدارية المقدمة حتى الآن، مهما عظمت قيمتها، وعلى أساس ما تقتضيه الحاجة في المستقبل. الآن يبدأ العمل المضني، وهو على سبيل المثال القيام بالعمل الميداني لإنشاء مراكز التسجيل وتسجيل الناخبين. وأبناء العراق وبناته، المبعثرون في الشتات منذ زمن بعيد، يرغبون بلهفة جماعية في المشاركة في هذه الانتخابات. وهناك عدد لا يحصى من قضايا أخرى كهذه تحتاج إلى النقاش والحل، ولا غنى عن خبرة الأمم المتحدة في حل هذه القضايا. وببساطة لا يوجد مكان آخر نتجه نحوه؛ ولا أحد أكثر من الأمم المتحدة يحسن المساعدة في تنظيم انتخابات موثوق بها ونزيهة في الديمقراطيات الناشئة. ويجب هنا أن أشيد بالسفير قاضي على جهوده التي يبذلها في العراق منذ توجهه إلى هناك.

غير أننا نتفهم الشاغل الأمني. ولقد ناشدنا الأمم المتحدة، كهيئة، أن تنخرط في العراق انخراطا كاملا. ونناشد المجتمع الدولي أن يفعل الشيء ذاته — لأن العراق يحتاجكم أيضا. وفي هذا الوقت القصير الذي توليت فيه مسؤولياتي هنا في نيويورك، أثلج صدري أن أعرف أن عدة بلدان وافقت إما على تقديم قوات أمنية لحماية موظفي الأمم المتحدة أو على تقديم التمويل لتلك العمليات. ونحن ممتنون لتلك الدول، ولكن الحاجة تقوم إلى المزيد. ونحث بلدانا أخرى على التعهد بالمساهمة بالقوات أو بالأموال للمساعدة على تأمين سلامة العاملين في العراق من الأمم المتحدة. والأمن بالطبع هو المسؤولية الرئيسية للحكومة العراقية وواجبها – وهذه حقيقة أكدها القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

وإدراكا من العراق للمقتضيات الطارئة، فقد اتجه إلى القوة المتعددة الجنسيات للمساعدة في هذه المسؤوليات الحيوية. ولكن القوة المتعددة الجنسيات ضالعة الآن في أنشطة تختلف كثيرا عن أنشطة القوات الأمنية التي أتكلم عنها. وسيكون غرض هذه القوة ووظيفتها، كما نراها، هما توفير الحماية للعاملين من الأمم المتحدة أثناء قيامهم بالأنشطة الضرورية لمساعدة العراقيين في إجراء انتخابات حقيقية ونزيهة ونظيفة في شتى أنحاء العراق، ربما للمرة الأولى في تاريخنا.

وأود أن أقول شيئا عن العملية السياسية في العراق في ضوء الوضع الأمني. إننا مصممون على تعمير بلدنا. ونحن مصممون على ألا نخضع مرة أخرى للحكم بالقسر والقهر. ومصممون على ألا يحكمنا أبدا رجال استولوا على السلطة بدون موافقتنا ورغما عن إرادتنا. ولتحقيق ذلك، أعلنت حكومتنا نهجا من مسارين تجاه أعمال العنف الحالية. نحن، من ناحية، مصممون على ألا يسيطر أحد على السلطة السياسية – ناهيك عن الحصول على الشرعية السياسية – بقوة السلاح. وأولئك الذين يصرون على فرض أنفسهم على الدولة العراقية عن طريق العنف لكي يعيدونا إلى الاستبداد سيجدون العراقيين مستعدين للانخراط في المعركة لمنعهم من ذلك.

ومن الناحية الأخرى، فإننا نشجع الأشخاص والحركات المستعدة لإلقاء سلاحها وللتقيد بسيادة القانون وبالشروط التي حددها رئيس الوزراء إياد علاوي على الدخول في العملية السياسية وعلى إشراك الناخبين العراقيين وعلى التقيد بنتائج الانتخابات المقبلة. وما فتئ رئيس الوزراء منخرطا في حوار مع الجماعات التي لم تدخل حتى الآن في العملية السياسية. ويحدونا الأمل أن يختار الكثيرون الانضمام إلينا في إعادة بناء العراق، بدلا من الاستمرار في إعاقة هذا الجهد.

واسمحوا لي أن أبدي ملاحظة واحدة أخيرة، سيدي الرئيس. بالرغم من أن السلام لم يتحقق بعد في جميع أنحاء العراق – إلى حد كبير بسبب تدخل المتشددين الدينيين الأجانب والمتطرفين وفلول النظام السابق – فقد ثبت خطأ تنبؤات النقاد الأوروبيين – الأمريكيين بوقوع حرب أهلية طائفية أو مذهبية في عراق ما بعد الحرب. ومهما كانت المشاكل الأخرى التي يشهدها العراقيون الآن، فإن نشوب حرب أهلية مثل تلك التي نشبت في يوغوسلافيا السابقة لن يكون من بينها. والعديد من هؤلاء النقاد أنفسهم، الذين لم يرعووا من خطئهم السابق، يدعون الآن إلى التفكيك الفعلي للبلد على أسس طائفية ومذهبية. لقد كانوا مخطئين في السابق، وهم مخطئون الآن.

ومن المهم أنه لا يوجد اليوم عراقي يدعو إلى تفكيك العراق. فنحن متحدون في تصميمنا على تشكيل عراق اتحادي ديمقراطي موحد. ونحن بحاجة إلى مساعدة جميع الدول الأعضاء في المنظمة لتحقيق هذه الأهداف. وعواقب الفشل أكبر من اللازم – لا على العراقيين فحسب وإنما على المنطقة، وفي الواقع، على العالم. ولا أحد من الجالسين حول هذه الطاولة بحاجة إلى تذكيره بالأهمية الاستراتيجية للعراق وبالمخاطر التي من شأن ذلك الفشل أن يمثلها. وبمساعدة الأمم المتحدة والدول الأعضاء السخية التي تنضم إلى العملية، فإننا نتعهد بأن نسعى جاهدين إلى الدفاع عن هدفنا في بناء العراق الذي وصفته. ونحن واثقون من النجاح.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل العراق على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة وإلى أعضاء المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية استمرارا لمناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.